World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

التوزيع: عام
التاريخ: 9 يونيو/حزيران 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2023/6-(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J)/2
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البنود التالية من جدول الأعمال:

- الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-A/1)
- تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجية في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني –31 ديسمبر/كانون الأول 2022)، (WFP/EB.A/2023/6-B/1)
- التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2023/6-C/1)
- التقرير السنوي للمفتشة العامة (WFP/EB.A/2023/6-D/1)، ومذكرة المديرة التنفيذية بشأنه (WFP/EB.A/2023/6-D/1/Add.1)
- استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022، (WFP/EB.A/2023/6-E/1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم (WFP/EB.A/2023/6-F/1)، ورد إدارة **البرنامج** على توصياته (WFP/EB.A/2023/6-F/1/Add.1)
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود (WFP/EB.A/2023/6-G/1)، ورد إدارة **البرنامج** على توصياته (WFP/EB.A/2023/6-G/1/Add.1)
- تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2023/6-H/1)
- تقرير المديرة التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة 4(و) من اللائحة العامة في عام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-I/1)
- استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2023/6-J/1).

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/2249

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

6 يونيو/حزيران 2023

السيدة سيندي ماكّين المحترمة،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركم الواردة في الملحق المرفق.

ويرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة الاستشارية على المجلس التنفيذي أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة بنسخة من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
عبد الله بشار بونغ
(Abdallah Bachar Bong)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة سيندي ماكّين (Cindy H. McCain)
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68-70
00148 Rome Italy

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما مجموعه 13 تقريرا لأمانة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، تُقدم إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي **للبرنامج**، المقرر عقدها في روما، إيطاليا، في الفترة من 26 إلى 30 يونيو/حزيران 2023. وتُقدم وثيقتان إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليهما، وهما الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022 والتقرير عن استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وقدمت عشرة تقارير إضافية للنظر فيها وواحدة للعلم (انظر الملحق للحصول على قائمة كاملة بالتقارير). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير، بممثلي أمانة **البرنامج** الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، واختتمت بردود مكتوبة وردت في 23 مايو/أيار 2023.

ثانيا - الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها

ألف - الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022

2- يتضمن التقرير المتعلق بالحسابات السنوية المراجعة لعام 2022 ما يلي: أ) رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشوف المالية والتقرير المطول لمراجع الحسابات الخارجي في القسم الأول؛ ب) بيان المديرة التنفيذية وبيان الرقابة الداخلية والكشوف المالية الأول إلى الخامس والملاحظات على الكشوف المالية في القسم الثاني.

3- وأصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفظات بشأن الكشوف المالية **للبرنامج** للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مراجع الحسابات الخارجي قد أصدر عدة توصيات تغطي مسائل مثل المساهمات المستحقة القبض والمخزونات وخطة الممتلكات والمعدات وتكاليف الموظفين واستحقاقات الموظفين والتعزيزات على العمليات المحاسبية. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن توصيات مراجع الحسابات الخارجي ستنفذ بالكامل وفي الوقت المناسب.**

الأداء المالي والمركز المالي

4- في عام 2022، بلغ إجمالي الإيرادات 418 14 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 816 4 مليون دولار أمريكي، أو 49.5 في المائة، من 602 9 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وبلغت النفقات 448 11 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 566 2 مليون دولار أمريكي، أو 28.9 في المائة، من 882 8 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وبلغ فائض الإيرادات على النفقات 970 2 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بفائض قدره 720 مليون دولار أمريكي في عام 2021. وقد تم تزويد اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بالجدول التالي الذي يوضح الاتجاهات في الإيرادات والنفقات والفائض (العجز)؛ وأرصدة الصناديق والاحتياطيات وصافي الأصول للفترة 2012-2022.

الجدول 1: الاتجاهات في الإيرادات والنفقات والفائض/(العجز من 2012 إلى 2022 (تم تقريب الأرقام)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات*	4 211	4 536	5 450	4 765	5 909	6 431	7 368	8 272	8 904	9 602	14 418
النفقات	4 396	4 515	5 215	4 816	5 368	6 219	6 640	7 613	8 054	8 882	11 448
الفائض (العجز)	**(184)**	**21**	**236**	**(51)**	**541**	**212**	**729**	**658**	**850**	**720**	**2 970**
أرصدة الصناديق	3 351	3 400	3 591	3 492	3 997	4 054	4 898	5 438	6 431	8 081	10 753
الاحتياطيات	273	273	331	278	330	380	407	432	411	509	896
الأصول الصافية	**3 624**	**3 673**	**3 923**	**3 771**	**4 327**	**4 434**	**5 306**	**5 870**	**6 842**	**8 590**	**11 649**

* غيّر **البرنامج** سياسته بشأن إثبات إيرادات المساهمات في عام 2016 وأعاد بيان أرصدة عام 2015 المقارنة. وتم تغيير السياسة مرة أخرى في عام 2022، وأُعيد بيان أرصدة عام 2021

5- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة البالغة 49.5 في المائة في الإيرادات لعام 2022 تُعزى إلى زيادة قدرها 549.9 3 مليون دولار أمريكي من أكبر جهة مانحة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي شكلت مساهماتها في **البرنامج** في عام 2022 نسبة 52 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات. وتمتد سبعة وثمانون في المائة من جميع المنح المؤكدة في عام 2022 إلى ما بعد عام 2022 وسيتم إنفاقها بما يتماشى مع مستوى التخصيص في عام 2023 أو في السنوات المقبلة. ويعزى 61 في المائة من الفائض إلى خمسة بلدان: إثيوبيا، وأوكرانيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، نتيجة مساهمات عالية القيمة تم تأكيدها لهذه العمليات قبل نهاية العام.

6- وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه من المتوقع أن تقل الإيرادات في عام 2023 عن عام 2022، حيث شهد عام 2022 مستوى استثنائيا من التمويل التكميلي من الجهة المانحة الرئيسية. ولا تزال إيرادات المساهمات المتوقعة تبلغ 11 مليار دولار أمريكي كما هو مذكور في خطة الإدارة للفترة 2023-2025، بينما قد تتجاوز النفقات الإيرادات، نظرا لأن **البرنامج** سيستخدم الفائض المُرحل من عام 2022.

7- **تلاحظ اللجنة الاستشارية المركز المالي السليم للبرنامج والزيادة الملحوظة في الفائض في عام 2022 مقارنة بالمبالغ الفائضة الكبيرة بالفعل في السنوات السابقة. (انظر أيضا الفقرات 19 إلى 20 أدناه)**

مسائل أخرى

الكشوف المالية وعمليات المحاسبة

8- وفقا للتقرير، عدّل **البرنامج** طريقة عرضه لبيان الأداء المالي والعديد من مذكرات الإفصاحات في الكشوف المالية. وتتعلق التغييرات الرئيسية بالإفصاح المنفصل عن تكاليف القوة العاملة المنتسبة، والإفصاح المنفصل عن تكاليف الشركاء لأغراض توزيع الغذاء والنقد والخدمات المتعاقد عليها وغيرها. كما أوصى مراجع الحسابات الخارجي بإجراء تغييرات إضافية للامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتعزيز القيمة الإعلامية للكشوف المالية التي لم ينفذها **البرنامج** حتى الآن. ويشير التقرير إلى أن مراجع الحسابات الخارجي سوف يتابع إدراج هذه المعلومات الإضافية، من أجل زيادة تعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وجدوى وشفافية مذكرات الإفصاحات. (انظر الفقرات 29-33).

9- وبناء على توصية المراجع بشأن تحسين عرض الكشف الخامس من الكشوف المالية، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن **البرنامج** يعتزم تنفيذ التوصية بإدراج خطة تنفيذ محدثة في الكشف الخامس. ووفقا **للبرنامج**، فإن خطة التنفيذ تمثل، في المقام الأول، أداة للتخطيط التشغيلي والمالي للمكاتب القطرية، وبالتالي، يجب مراعاة العبء الإضافي الواقع على المكاتب القطرية عند استخدام هذه الأداة لأغراض إعداد التقارير. **وتتفق اللجنة الاستشارية مع مراجع الحسابات الخارجي على أن استخدام المعلومات القابلة للمقارنة بين الميزانية النهائية والتنفيذ النهائي مهم للغاية لأغراض الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأداء عمليات البرنامج، وهي على ثقة من أن التوصية ستنفذ في الوقت المناسب.**

10- كما يشير تقرير المراجعة، في الفقرتين 26-27، إلى أن **البرنامج** غيّر، بالتشاور مع مراجعي الحسابات الخارجيين، سياسته المحاسبية بشأن إثبات الإيرادات في عام 2022. وبسبب التعقيد المتزايد لعمليات المساهمة في الإيرادات، ميّز **البرنامج** بين ثلاثة سيناريوهات مختلفة لاتفاقات المساهمات: 1) الاتفاقات التي لا تشمل التزامات برد الأموال، 2) الاتفاقات التي تتضمن شروطا تعيق إثبات الأصول، 3) الاتفاقات التي تحتوي على شروط بالمعنى المقصود في المعيار 232 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي لم يتم فيها حتى الآن الوفاء بالالتزام الحالي. ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي، طبق **البرنامج** تغيير سياسته المحاسبية بأثر رجعي وأعاد بيان الأرقام المقارنة لعام 2021.

11- وفيما يتعلق بإثبات السلع الغذائية، أوصى مراجع الحسابات الخارجي بتغيير في السياسة المحاسبية بشأن الاعتراف بنفقات السلع الغذائية التي يتم تسليمها إلى الشركاء المتعاونين بهدف تسجيلها كمخزونات أثناء وجودها لدى الشركاء المنفذين وكنفقات فقط عند توزيعها على المستفيدين. كما أوصي بأن يكشف **البرنامج** في الملاحظات على الكشوف المالية عن كمية وقيمة

المجموعات المادية الرئيسية للسلع الغذائية. (انظر الفقرتين 64 و73). كما قدم مراجعو الحسابات الخارجيون توصيات تتعلق بعمليات تقييم المخزونات وإثبات على أساس الاستحقاق للخصوم غير المسجلة في نهاية العام (انظر الفقرتين 80 و175.)

12- وعند الاستفسار، أبلغ المراجعون اللجنة بأنه يتعين النظر إلى التغييرات المحددة في الكشوف المالية مقابل الزيادة الكبيرة في ميزانية **البرنامج** وإيراداته ونفقاته على مدى العقد الماضي. ويجب أن تنمو النظم والسياسات والعمليات والإرشادات وأن تتكيف مع نمو المنظمة. ويتطلب ذلك وقتا وموارد وفي الوقت نفسه تسود المتطلبات التشغيلية. ولذلك، فإن وجود بعض التراكم في نمو النظم والعمليات ليس بالأمر غير المعتاد بالنسبة للمنظمات السريعة النمو.

13- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية التغييرات التي أدخلها البرنامج بالفعل على الكشوف المالية والتوصيات الإضافية الصادرة عن مراجعي الحسابات الخارجيين بهدف تعزيز دقة وجدوى وجودة المعلومات الواردة في الكشوف المالية. ومع مراعاة التحديات التي تواجه تنفيذ العديد من العمليات والسياسات الجديدة، فإن اللجنة على ثقة من أن البرنامج سيواصل تكريس جهوده لتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي وتحسين المعلومات الواردة في الكشوف المالية.**

14- وفيما يتعلق أيضا بموضوع يتعلق بتفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحسين المحاسبة المالية، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن أحد المكاتب القطرية نشر نفقات الوقود ضمن مجال عمل المقر في نظام تخطيط الموارد المؤسسية (وينجز). وتولى المقر إدارة تكاليف الوقود من خلال الحساب الخاص للخدمات اللوجستية، وبالتالي تم تحميلها على مجال عمل المقر. واستنادا إلى الإعداد الافتراضي لنظام وينجز، يتم تطبيق مجال عمل المقر دائما عندما يستخدم أحد المكاتب القطرية الحساب الخاص للخدمات اللوجستية. ونتيجة لذلك، سجل **البرنامج** نفقات الوقود للمكاتب القطرية في إطار مجال عمل المقر. ومن وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، يعد مجال العمل عاملا محددا حاسما للنفقات والأصول بينما الحساب الخاص يعكس معلومات الميزانية ومصدر التمويل. وينبغي فصل مجالي الميزانية أو التمويل عن النفقات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فصلا صارما، على سبيل المثال من خلال استخدام دفترين منفصلين - أحدهما للميزانية والآخر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يوافق **البرنامج** على توصية مراجعي الحسابات الخارجيين بأن يضمن **البرنامج** جدوى مجالات العمل. ويرى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي ربط نفقات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بوحدة النفقات المتكبدة بغض النظر عن مصدر التمويل. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم تقديم معلومات إضافية عن هذه التوصية إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك معلومات عن كيفية ضمان التسجيل الدقيق للنفقات التي تتكبدها وحدات البرنامج. كما تثق اللجنة في أن البرنامج سيقدم معلومات شاملة عن استخدام مجالات العمل التي لها أثر على إثبات النفقات في وحدة مختلفة عن وحدة النفقات الفعلية إلى المجلس التنفيذي وفي التقرير التالي.**

نموذج التشغيل

15- قدم مراجعو الحسابات الخارجيون في تقريرهم توصيات مهمة بشأن المجالات التي تتطلب زيادة توحيد العمليات والأدوات وتعزيز الرقابة من قبل المقر. ويحدد التقرير التحديات في إدارة ومحاسبة اتفاقات المساهمات الخاصة **بالبرنامج**، ويوصي بصياغة أكثر تماسكا وتوحيدا للمفاوضات المستقبلية بشأن اتفاقات المساهمات (انظر الفقرات 40 إلى 44). وحدد مراجعو الحسابات أيضا مشاكل في الرقابة في المقر وإجازته للمساهمات المتفاوض بشأنها محليا (انظر الفقرات 45 إلى 50). وفيما يتعلق بإدارة استحقاقات الموارد البشرية، أشير إلى أنه من المستحسن تعزيز الرقابة الداخلية في حالات الإدارة اللامركزية لمستحقات الموظفين وقدمت التوصيات ذات الصلة فيما يتعلق بالدفع لتجنب الأخطار (انظر الفقرتين 134 و136). وفيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، ركز المراجعون بشكل كبير على تحسين عملية تسوية التحويلات وأوصوا بتقاسم الممارسات الجيدة، وكذلك تعزيز الحلول التقنية المعيارية المؤسسية (انظر الفقرات 140-152). كما أُوصي بأن يعزز **البرنامج** أنشطة الرقابة المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد (انظر أيضا الفقرتين 31-32 أدناه). كما أثار مراجع الحسابات الخارجي، في تقريره عن مراجعة الأداء بشأن خدمات الدعم، الانتباه إلى الحاجة إلى مزيد من التوحيد القياسي والرقابة في المقر على مسائل الشراء، وأشار **البرنامج** إلى أنه يجري بالفعل استعراضا للنموذج الحالي. (انظر الفقرة 42 أدناه).

16- وعند الاستفسار عن آراء **البرنامج** نظرا لأن العديد من التوصيات تطلب المزيد من الرقابة الموحدة/المركزية على بعض مجالات العمليات، وافق **البرنامج** على أنه من الأسهل ضمان التوحيد، وإدراج الضوابط الداخلية وتطبيقها، وكذلك ممارسة الرقابة الإدارية على بعض أساليب العمل "المستقلة عن الموقع". ومع ذلك، تطلبت المركزية أيضا توافر ظروف معينة، بما في ذلك وجود أدوات مؤسسية مناسبة. كما أنها تتطلب النظر في بعض المفاضلات، مثل المتطلبات المتعلقة بالمعرفة المحلية العميقة واللغة المحلية وخصوصية السياق. ونظرا لأن العمليات أصبحت أكثر رقمنة، فهناك المزيد من الفرص لتحقيق المركزية التي يمكن أن تكون أيضا افتراضية وألا تكون بالضرورة مرتبطة بموقع معين. كما أُبلغت اللجنة بأنه في رأي المراجعين، يمكن أن يحقق **البرنامج** تحسينات مستهدفة من خلال استعراض عملياته وأدواته. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون أدوات تخطيط الموارد المؤسسية مرنة وقادرة على التكيف مع نموذج التشغيل وخطوط الإشراف الدفاعية التي قد تُحدد على أنها الأمثل. ويعتزم مراجع الحسابات الخارجي إجراء المزيد من أعمال المراجعة بشأن الموضوعات الأوسع لتفويض السلطة والهياكل التنظيمية لدورة المراجعة القادمة. **ومع الأخذ في الاعتبار النمو الكبير في عمليات البرنامج، وكذلك الفرص التي تتيحها التكنولوجيات والأدوات الجديدة، ترى اللجنة الاستشارية أن التقييم الاستراتيجي للنموذج التشغيلي، ولا سيما المجالات التي زاد فيها التوحيد القياسي و/أو تم فيها تعزيز الرقابة المركزية، مفيد، وينبغي أن يضطلع به البرنامج وأن تُقدم معلومات في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي وفي التقرير التالي عن خطة الإدارة.**

الممتلكات والمنشآت والمعدات

17- أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مراجع الحسابات الخارجي حدد جزءا كبيرا من الممتلكات والمنشآت والمعدات، ولا سيما معدات تكنولوجيا المعلومات، التي لم تعد تعمل. ويشير التقرير كذلك إلى أن **البرنامج** لم يتخلص من البنود القديمة وأن 51 في المائة من الممتلكات والمنشآت والمعدات قد استُهلكت بالكامل. وعند الاستفسار، أبلغ **البرنامج** بأنه يصنف الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى فئات الأصول التي يتم استهلاكها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة. وتتم رسملة البنود الفردية للممتلكات والمنشآت والمعدات إذا كانت تكلفتها أكبر من أو مساوية للحد الأقصى المحدد البالغ 000 5 دولار أمريكي. والعمر الإنتاجي المقدر لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات مدرج أدناه.

النوع	العمر الإنتاجي المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
معدات الحاسوب	3
المعدات الأخرى	3
تجهيزات وتركيبات المكاتب	5
المركبات ذات المحركات	
- الخفيفة	5
- الثقيلة والمصفحة	8
معدات الورش	3

18- وتتم مراجعة العمر الإنتاجي بشكل دوري، وتم مؤخرا تمديد العمر الإنتاجي للمركبات الثقيلة والمصفحة من 5 إلى 8 سنوات. ووفقا للمعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - تعاريف الممتلكات والمنشآت والمعدات، فإن العمر الإنتاجي هو الفترة التي يتوقع خلالها أن يكون الأصل متاحا للاستخدام من قبل الكيان. كما ينص المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفقرة 73 على أن العمر الإنتاجي محدد من حيث المنفعة المتوقعة من الأصل للكيان والذي قد يكون أقصر من عمره الاقتصادي وأن حسابه يخضع للتقدير بناء على تجربة الكيان مع الأصول المماثلة. وقد حدد **البرنامج** العمر الإنتاجي لفئات أصوله وفقا لذلك. ومن الناحية العملية، يمكن تأخير استبدال الأصول المستهلكة بالكامل بسبب قيود التمويل، في حين أن التخلص من هذه الأصول يخضع لموافقة المستوى المناسب من السلطة. وإلى جانب النظر في عمر الأصول، يتم النظر

في عوامل أخرى مثل تخزينها (مخزنة في مستودع أم لا) والظروف (تعمل أم لا) في التحليل الأصلي لتحديد ما إذا كان ينبغي استبدالها أو التخلص منها. **وترى اللجنة الاستشارية أن الإدارة الفعالة لدورة حياة الأصول المادية تسهم في تحسين إدارة الأصول وتخفيف مخاطر التدليس والسرقة والتلوث البيئي. واللجنة على ثقة من أن البرنامج سينفذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بأسرع ما يمكن، وستُدرج معلومات عنها في التقرير المالي المقبل للبرنامج.**

باء- تقرير عن استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

19- يقدم التقرير معلومات عن رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في بداية عام 2023، وهو أعلى بكثير مما كان متوقعا في خطة الإدارة (2023-2025). ويشير كذلك إلى أنه، مع الأخذ في الاعتبار إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقعة في عام 2023 وميزانية دعم البرامج والنفقات الإدارية المعتمدة، فإن رصيد ميزانية دعم البرامج والإدارة سيكون أعلى بكثير من هدف نفقات دعم البرامج والإدارة لمدة خمسة أشهر. وبالتالي، يقترح **البرنامج** تعزيز حساب الاستجابة العاجلة بتحويل 100 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول 1: توقعات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لعام 2023 ***(مليون دولار أمريكي)***	
رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 1 يناير/كانون الثاني 2023 *	**461.3**
التحركات المتوقعة في عام 2023	
الإيرادات المتوقعة لتكاليف الدعم غير المباشرة (على أساس الدخل المتوقع من المساهمات العالمية البالغ 11 مليار دولار أمريكي)	625.0
ميزانية دعم البرامج والإدارة المعتمدة	(576.3)
التحويل المقترح إلى حساب الاستجابة العاجلة	(100.0)
الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2023	**395.0**
هدف حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل خمسة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2023)	240.1
الحد الأدنى لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2023)	96.1

* يشير الرصيد الافتتاحي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى الرصيد النهائي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 على أساس الميزانية مطروحا منه سحوبات عام 2023 من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة المعتمدة وقدرها 106.5 مليون دولار أمريكي (خطة الإدارة للفترة 2022-2024).

20- وأشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها AC/2197 إلى أن الرصيد الختامي لميزانية حساب تسوية دعم البرامج والإدارة كان يتجاوز باستمرار المستوى المستهدف البالغ خمسة أشهر منذ عام 2013. وبالنسبة لعام 2022، بلغ الرصيد الختامي 461.3 مليون دولار أمريكي، والذي يأخذ بالفعل في الاعتبار مسحوبات قدرها 106.5 مليون دولار أمريكي، وكان مرة أخرى أعلى من رصيد العام السابق (326.6 مليون دولار أمريكي). كما لاحظت اللجنة الفائض الكبير في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من نفقات دعم البرامج والإدارة، والتي استمرت حتى عام 2022. **وتكرر اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تقديم معلومات إضافية عن رصيد وحركة حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، وحالة إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، وكذلك الحد الأدنى والأقصى لمستويات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى المجلس التنفيذي أثناء النظر في هذا التقرير وفي التقارير المستقبلية. كما ترى اللجنة أن الفهم الأفضل لاتجاه الزيادات في رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وكذلك استخداماته المختلفة في السنوات الأخيرة من شأنه أن يسهل القرارات التي يتعين على المجلس اتخاذها بشأن عمليات النقل المقترحة في المستقبل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وتثق في أنه سيتم توفير معلومات إضافية في هذا الصدد في التقرير القادم عن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.**

21- وفيما يتعلق بحساب الاستجابة العاجلة، تم تزويد اللجنة بالجدول أدناه بشأن الاتجاهات على مدى السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك عمليات تجديد الموارد من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة:

ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني	**23.8**	**44.6**	**79.3**	**75.5**	**43.7**
المساهمات الموجهة*	29.6	22.6	24.7	64.0	101.1
الإيرادات الأخرى *(تردد التفاصيل بخط مائل)*	67.1	23.1	77.5	53.8	180.0
- المساهمات المتعددة الأطراف	23.1	23.1	25.0	30.6	50.0
- حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	44.0	-	52.5	-	30.0
*- مساهمات أخرى**			-	23.2	100.0
الصناديق المتجددة	68.3	150.0	82.5	70.4	220.4
إجمالي الإيرادات	**165.0**	**195.7**	**184.7**	**188.2**	**501.5**
المخصصات	144.2	161.0	188.5	220.0	385.2
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول	**44.6**	**79.3**	**75.5**	**43.7**	**160.0**

* تشتمل المساهمة الموجهة البالغة 101.1 مليون دولار أمريكي في عام 2022 على 3.1 مليون دولار أمريكي مساهمات مؤكدة من جهات مانحة خاصة في عام 2021 تم تحويلها إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة في يناير/كانون الثاني 2022.

** أرصدة غير منفقة من المساهمات للخطط الاستراتيجية القطرية وأنشطة **البرنامج** المتلقية الأخرى؛ والفوائد المتراكمة على أموال الجهات المانحة التي يديرها **البرنامج** من خلال الصناديق الاستئمانية للمساهمات الثنائية. والبعض الآخر كما تم تحديدها والموافقة عليها مع الجهات المانحة المناسبة والسلطات الإدارية والمجلس التنفيذي (وهي في عام 2021، تم تحويل 20 مليون دولار أمريكي من فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي، وفي عام 2022، تم تحويل 100 دولار أمريكي من الصناديق العامة).

الوضع في السودان وخسائر الأغذية

22- يشير التقرير إلى أن الإدارة أبلغت المجلس في خطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2021-2023، أن خطة التأمين الذاتي تتطلب رأس مال قدره 47 مليون دولار أمريكي سنويا للأعوام 2020 و2021 و2022 للوفاء بالتزاماتها. وفي ظل الظروف العادية، كان يلزم مبلغ مماثل لعام 2023، ولكن نظرا للوضع الاستثنائي في السودان، قد يلزم تجديد الموارد من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وفي حالة حدوث ذلك، أشير إلى أن الإدارة ستسعى للحصول على موافقة المجلس التنفيذي. كما يشير التقرير إلى أن اندلاع أعمال العنف في السودان أدى إلى نهب واسع النطاق للمخزونات والمرافق الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. وتقدر قيمة مخزونات **البرنامج** من الأغذية بحوالي 50 مليون دولار أمريكي وهي مخزنة في مواقع مختلفة. وفي حين أن الوضع الأمني لم يسمح، في وقت كتابة هذا التقرير، بإجراء تقييم كامل لحالة مخزونات الأغذية، فقد تم نهب 000 4 طن متري من الأغذية من موقع واحد على الأقل بقيمة 2 مليون دولار أمريكي. ويجب تعويض أي خسارة من خلال خطة التأمين الذاتي لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وكان نقل العاملين في المجال الإنساني عن طريق الجو مجالا آخر يمكن أن يكون التأمين الذاتي فيه شرطا حسب الظروف الأمنية والتأمين التجاري المتاح للعمليات الجوية في السودان.

23- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه يمكن شراء تغطية تأمين الطيران في السودان من سوق التأمين التجارية. وفي حين أن جزءا منه مثل التأمين على الهيكل الخارجي للمركبة يمكن أن يكون مؤمنا ذاتيا، فإن البعض الآخر مثل المسؤولية (عن إصابة أو وفاة الركاب) هو الأنسب لشركات التأمين التجارية. ويرجع ذلك أساسا إلى أن المسؤولية عن الركاب يمكن أن تكون معقدة، وقد تنطوي على إجراءات قانونية في الولايات القضائية المختلفة ويمكن أن يستغرق حلها سنوات في كثير من الأحيان. وفيما يتعلق بخسائر الأغذية، أُبلغت اللجنة بأن **البرنامج** يواجه تعقيدات أمنية وقيودا على الوصول، مما يجعل من المستحيل إجراء تقييم شامل للأضرار التي لحقت بفقدان الأصول في هذا الوضع المتغير باستمرار داخل السودان. كما أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن متوسط الخسائر السنوية من الأغذية يبلغ 0.7 في المائة. ويُحسب المعدل من خلال مقارنة إجمالي خسائر ما قبل التسليم وما بعده بإجمالي الأطنان المترية من الأغذية التي تمت مناولتها بين عامي 2018 و2021. وتعتمد أسباب فقد الأغذية، وما إذا كانت حدثت قبل عمليات التسليم أو بعدها، على الحالة. وفي عام 2022، شكلت الخسائر المتعلقة بالنقل

(ما قبل التسليم) 61 في المائة من خسائر ما قبل التسليم. وفي عام 2022، تُعزى 90 في المائة من خسائر ما بعد التسليم إلى إعادة التجهيز، أو إعادة التعبئة، أو إعادة التغليف، أو النهب أو السرقة، أو الخسائر المرتبطة بالنقل، أو الخسائر أثناء الحرب الأهلية، أو التخزين غير السليم أو لمدة طويلة. وستتوفر المزيد من التفاصيل في تقرير الخسائر العالمية لعام 2022، الذي سيتم نشره وتقاسمه مع أعضاء المجلس التنفيذي قبل الدورة السنوية في يونيو/حزيران 2023. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المحدثة عن الحالة في السودان، بما في ذلك عن المتطلبات الإضافية للتأمين الذاتي، ستقدم إلى المجلس التنفيذي. كما أن اللجنة على ثقة من أن المعلومات المستقاة من أي دروس مستفادة بشأن فقد الأغذية من الوضع في السودان ستقدم في التقارير المقبلة.**

ثالثا- الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها

24- كما هو مبين في مرفق هذا التقرير، قُدمت 10 تقارير إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها وتقرير واحد للعلم. وتتناول اللجنة تقارير محددة ومسائل مختارة من التقارير في الفقرات أدناه:

استخدام آليات التمويل في البرنامج

25- يصف التقرير استخدام **البرنامج** لمرافق التمويل الاستراتيجي في عام 2022. ويشمل ذلك التمويل بالسلف للبرامج والمقدم من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة؛ والشراء الاستباقي للأغذية من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ وتمويل الخدمات المؤسسية. وفيما يتعلق باستخدام المرفق الداخلي للمشروعات، يقدم التقرير معلومات تاريخية موجزة، ابتداء من عام 2004، وهو العام الذي بدأ فيه تطبيق هذا الشكل من التمويل بالسلف، وتم تقديم سلف قدرها 27.1 مليون دولار أمريكي للمكاتب القطرية؛ ووصل إجمالي قيمة السلف في عام 2022 إلى رقم قياسي جديد قدره 2.574 مليار دولار أمريكي، يشمل 2.38 مليار دولار أمريكي من التمويل بالسلف المتوقع المحدد و193.5 مليون دولار أمريكي في التمويل بالسلف الكلية.

ويشير التقرير أيضا إلى أن المجلس وافق في دورته العادية الثانية لعام 2022، في إطار خطة الإدارة للفترة 2023-2025، على طلب الإدارة، وحدد سقف الإقراض الداخلي للمشروعات بنسبة 10 في المائة من توقعات المساهمة العالمية السائدة في أي وقت، بشرط إضافي هو ألا يتجاوز معدل الاحتياطي التشغيلي 10: 1. وتوقعا لارتفاع مستوى الإقراض الداخلي للمشروعات، وافق المجلس أيضا على زيادة الاحتياطي التشغيلي من 95.2 مليون دولار أمريكي إلى 130 مليون دولار أمريكي.

26- وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المقدم بالسلف من الإقراض الداخلي للمشروعات مقابل توقعات محددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، يرجع إلى مساهمات لم تؤكد حتى الآن وستُسدد بمجرد تأكيد مساهمات الجهات المانحة ذات الصلة. والتمويل بالسلف الكلية الوحيد المقدم المستحق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 (أي حيث لم تُحدد مساهمة مانحة محددة) هو السلفة المقدمة إلى المكتب القطري للسودان. وحصل المكتب القطري على مبلغ التمويل بالسلف الكلية قدره 38.1 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مع خطة سداد واضحة بحلول عام 2023. ولم يسدد المكتب القطري مبلغ التمويل بالسلف الكلية في الوقت المناسب فحسب، ولكنه تجاوز أيضا خطة السداد المتفق عليها. وفي عام 2022، تمكّن المكتب القطري من سداد 17.97 مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يزيد بنسبة 33 في المائة عما كان مقررا في البداية، مما يترك رصيدا قدره20.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022. وفي نهاية الفصل الأول من عام 2023، سدد المكتب القطري 85 في المائة من مجموع المبلغ المقدم بالسلف وبذلك تبقى مبلغ مستحق قدره 5.57 مليون دولار أمريكي سيتم سداده بحلول نهاية عام 2023. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المحدثة عن المبالغ غير المسددة ستقدم إلى المجلس التنفيذي.**

27- وفيما يتعلق بحساب الاستجابة العاجلة وتخصيصه، يشار إلى أن الرصيد الافتتاحي في عام 2022 كان قدره 43.7 مليون دولار أمريكي؛ وتلقى حساب الاستجابة العاجلة على مدار العام إيرادات قدرها 501.5 مليون دولار أمريكي، تشمل 101.1 مليون دولار أمريكي من المساهمات الموجهة، و220.4 مليون دولار أمريكي من الأموال المتجددة، و180 مليون دولار أمريكي من صناديق **البرنامج** الأخرى مثل المساهمات المتعددة الأطراف والأموال من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

وبلغ إجمالي مخصصات حساب الاستجابة العاجلة في عام 2022 ما قيمته 385 مليون دولار أمريكي للأنشطة في إطار 36 خطة استراتيجية قطرية. وعند الاستفسار، تم تزويد اللجنة بالجدول التالي بشأن اتجاهات حساب الاستجابة العاجلة:

ملايين الدولارات الأمريكية					
السنة	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني	**23.8**	**44.6**	**79.3**	**75.5**	**43.7**
المساهمات الموجهة*	29.6	22.6	24.7	64.0	101.1
الإيرادات الأخرى *(ترد التفاصيل بخط مائل)*	67.1	23.1	77.5	53.8	180.0
- المساهمات المتعددة الأطراف	23.1	23.1	25.0	30.6	50.0
- حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	44.0	-	52.5	-	30.0
*- مساهمات أخرى***			-	23.2	100.0
الصناديق المتجددة	68.3	150.0	82.5	70.4	220.4
إجمالي الإيرادات	**165.0**	**195.7**	**184.7**	**188.2**	**501.5**
المخصصات	144.2	161.0	188.5	220.0	385.2
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول	**44.6**	**79.3**	**75.5**	**43.7**	**160.0**

*تشتمل المساهمة الموجهة البالغة 101.1 مليون دولار أمريكي في عام 2022 على 3.1 مليون دولار أمريكي مساهمات مؤكدة من جهات مانحة خاصة في عام 2021 تم تحويلها إلى احتياطي حساب الاستجابة العاجلة في يناير/كانون الثاني 2022.

** أرصدة غير منفقة من المساهمات للخطط الاستراتيجية القطرية وأنشطة **البرنامج** المتلقية الأخرى؛ والفوائد المتراكمة على أموال الجهات المانحة التي يديرها **البرنامج** من خلال الصناديق الاستئمانية للمساهمات الثنائية. والبعض الآخر كما تم تحديدها والموافقة عليها مع الجهات المانحة المناسبة والسلطات الإدارية والمجلس التنفيذي (وهي في عام 2021، تم تحويل 20 مليون دولار أمريكي من فائض الحساب الخاص للتأمين الذاتي، وفي عام 2022، تم تحويل 100 دولار أمريكي من الصناديق العامة).

28- وفيما يتعلق باستخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع، استفاد ما مجموعه 71.7 مليون مستفيد، يمثلون 66.5 في المائة من المستفيدين الذين يتلقون تحويلات غذائية، من سلعة واحدة على الأقل من سلع مرفق الإدارة الشاملة للسلع في سلالهم الغذائية. ومن بين جميع مشتريات المكاتب القطرية من الأغذية في عام 2022، تم شراء 65 في المائة من حيث الحجم من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع. وبالتالي، تمكنت المكاتب القطرية من استلام أغذيتها خلال 34 يوما في المتوسط ، أي 72 في المائة أسرع من المتوسط البالغ 120 يوما للمشتريات التقليدية. ولبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، يشجع مرفق الإدارة الشاملة للسلع المشتريات المحلية ويدعم خلق الفرص المدرة للدخل. وفي عام 2022، تم الحصول على 37 في المائة من مشتريات المكاتب القطرية من الأغذية من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع من الأسواق المحلية والإقليمية، وبلغ حجمها 1.1 مليون طن متري (بقيمة 722 مليون دولار أمريكي). ولدعم النظم الغذائية المحلية، اشترى مرفق الإدارة الشاملة للسلع، في عام 2022، كمية قدرها 300 106 طن متري (بقيمة أغذية قدرها 55.8 مليون دولار أمريكي) من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وهو ما يمثل زيادة بنسبة 13 في المائة من حيث الحجم خلال عام 2021 ونسبة 82 في المائة من إجمالي مشتريات **البرنامج** من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن البرنامج سيواصل استخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع لزيادة المشتريات من الأسواق المحلية والإقليمية والمشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.**

29- ويشير التقرير أيضا إلى أن المجلس التنفيذي حدد، في قراره 2022/EB.2/5، سقفا لمرفق الإدارة الشاملة للسلع نسبته 10 في المائة من توقعات المساهمة العالمية السائدة. ويشير الجدول 5 في التقرير إلى أن مبلغ المبيعات بالدولار الأمريكي من مرفق الإدارة الشاملة للسلع قد نما من 636.6 مليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 286.2 2 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل 16 في المائة من برنامج العمل بالمقارنة مع 10.8 في المائة في عام 2016. وفيما يتعلق بتمويل الخدمات المؤسسية وبموافقة المجلس على خطة الإدارة للفترة 2023-2025، تمت زيادة الحد الأقصى الإجمالي للخدمات المؤسسية من 147 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 200 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وكما هو موضح في

الجدول 6 من التقرير، تم تخصيص في عام 2022، ما قيمته 50.6 مليون دولار أمريكي لمرفق الميزنة الرأسمالية، ولمرفقي الرسوم مقابل الخدمات وخدمات الأسطول وتم سداد 28.7 مليون دولار أمريكي؛ وبلغ رصيد السلف القائمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 ما قيمته 73.5 مليون دولار أمريكي. ويشير التقرير إلى أن جميع المدفوعات المطلوبة في عام 2022 قد تم سدادها. وعند الاستفسار، تم تزويد اللجنة بالجدول التالي بشأن استخدام تمويل الخدمات المؤسسية:

ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي المبلغ المتاح	**82.0**	**82.0**	**82.0**	**82.0**	**147.0**
الرصيد القائم في 1 يناير/كانون الثاني	**17.4**	**13.9**	**29.9**	**35.2**	**51.5**
المبالغ المسددة	3.0	4.5	15.8	9.1	28.7
المخصصات	6.5	20.6	21.1	25.4	50.6
الرصيد القائم في 31 ديسمبر/كانون الأول	**13.9**	**29.9**	**35.2**	**51.5**	**73.5**
الرصيد الختامي	**68.1**	**52.1**	**46.8**	**30.5**	**73.5**

30- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في الرصيد القائم في نهاية العام لآليات تمويل الخدمات المؤسسية وتثق في أن البرنامج سيقدم معلومات محدثة عنها إلى المجلس التنفيذي في وقت النظر في هذا التقرير وفي التقارير المقبلة.**

التحويلات القائمة على النقد

31- بالإضافة إلى توصية مراجعي الحسابات الخارجيين (انظر الفقرة 15 أعلاه)، أشار تقرير مكتب المفتشة العامة إلى أنه بالرغم من نضوج عمليات التحويلات القائمة على النقد، إلا أن هناك مجالات تتطلب الاهتمام. وينبغي تحديث الإرشادات المتاحة وإجراءات التشغيل القياسية لضمان تحديد الأدوار والمسؤوليات وإدارة المخاطر ومتطلبات الرقابة بشكل رسمي. كما حدد مكتب المفتشة العامة مواطن ضعف في عملية التسوية، حيث إنها تعتمد أساسا على العمليات اليدوية وجداول البيانات، وعلى معلومات لم يتم التحقق منها بشكل منهجي. وينبغي أن يساهم إطار الضمان النقدي الصادر في أواخر عام 2021 عن شعبة التحويلات القائمة على النقد بالمقر لتوجيه تنفيذ التحويلات القائمة على النقد في سد بعض الفجوات الملحوظة وسيجري استعراضه في عمليات المراجعة المستقبلية. ورحبت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بسياسة التحويلات القائمة على النقد الجديدة وأشارت إلى أن الاستثمار في البنية التحتية مثل نظم إدارة المستفيدين وإدارة التحويلات القائمة على النقد سيكون أساسيا للنجاح في تنفيذ السياسة الجديدة. كما شجعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الإدارة على تسهيل تبادل المعرفة بشأن التحويلات القائمة على النقد بين المكاتب القطرية واستعراض نتائج عملية رصد الضمان النقدي مقابل نتائج المراجعة الداخلية للتحويلات النقدية.

32- وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه جرى باستمرار اختبار الضوابط الرئيسية المتوقعة لتدخلات التحويلات القائمة على النقد في عمليات مراجعة المكاتب القطرية لعام 2022. وقامت معظم المكاتب القطرية بتحسين عمليات التحويلات القائمة على النقد وأعطت الأولوية للنظم والحلول المؤسسية لدعم أنشطتها. ووضع إطار ضمان التحويلات القائمة على النقد في عام 2022، وبدأت معظم البلدان في الإبلاغ عن تطبيقه. **وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تحسين الضوابط الداخلية على التحويلات القائمة على النقد، وتثق في أن البرنامج سيبذل قصارى جهده لتنفيذ توصيات المراجعة في أسرع وقت ممكن. واللجنة الاستشارية على ثقة أيضا من أن المعلومات المحدثة في هذا الصدد ستقدم في التقارير المقبلة.**

إدارة الموارد البشرية

33- يحافظ بيان المديرة التنفيذية بشأن الرقابة الداخلية على الاهتمام بإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة من بين المجالات ذات الأولوية التي ستُعطى مزيدا من الاهتمام في عام 2023. وقد تم تقديم إطار التوظيف الجديد في سبتمبر/أيلول 2021 ويحدد فئات الموظفين وأنواع العقود التي يمكن استخدامها في **البرنامج**. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إطار التوظيف الجديد ينص على أنه لا يجوز استخدام العقود القصيرة الأجل لنفس المنصب أو الوظيفة لأكثر من أربع سنوات، وأنه يجب استخدام عمليات التوظيف التنافسية لجميع التعيينات، بغض النظر عن نوع العقد. ويجب تنظيم الخدمات/الوظائف المطلوبة لأكثر من أربع سنوات من خلال إنشاء وظائف محددة المدة. وكان أثر إطار التوظيف حتى الآن هو تقليل الاعتماد المفرط على الطرائق التعاقدية القصيرة الأجل، على النحو المنشود: من خط أساس نسبته 61 في المائة من الموظفين بعقود قصيرة الأجل في المنظمة في عام 2021، وصل **البرنامج** الآن إلى 47.5 في المائة (على أساس البيانات المتاحة في 31 مارس/آذار 2023). ويتمثل الهدف المؤسسي في الوصول إلى نسبة 46 في المائة من الموظفين العاملين بعقود قصيرة المدة بحلول نهاية عام 2025، وهو ما يمثل نهاية الفترة الانتقالية للتنفيذ. وقدم مراجع الحسابات الخارجي، في تقريره عن عمليات الدعم، ملاحظات وتوصيات بشأن القوة العاملة المنتسبة، بما في ذلك التحديات التي لا تزال تواجه في بعض المكاتب القطرية التي توجد بها نسبة عالية جدا من القوة العاملة المنتسبة (أكثر من 80 في المائة)، وتوظيف المنتسبين لفترة طويلة من الزمن ومشاكل أخرى. وأوصي بأن يواصل **البرنامج** تسوية الوظائف بما يتماشى مع أحكام إطار التوظيف الجديد.

34- وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن **البرنامج** أنشأ فرعا لتخطيط القوة العاملة واستراتيجيتها في شعبة الموارد البشرية لدعم الوظائف والمكاتب القطرية للتخطيط الاستباقي لاحتياجاتها من القوة العاملة على المدى المتوسط إلى الطويل. ويقود الفرع تصميم الخطة الاستراتيجية العالمية للقوة العاملة والاستعراضات السنوية، مما يضمن أخذ نتائجها في الاعتبار في العمليات على المستويين الوظيفي والقطري. ومن خلال التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة، يتوقع **البرنامج** تطور القوة العاملة في السنوات الخمس المقبلة ويقترح توصيات لمطابقة العرض والطلب خلال تلك الفترة. ويمكن أن يشمل ذلك رفع مستوى القوة العاملة أو خفضها، وإعادة تشكيل/تطوير المهارات، وما إلى ذلك. وعلى مستوى المكاتب القطرية، عادة ما يتبع التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة عملية لتحقيق المواءمة التنظيمية تُترجم آثار القوة العاملة للخطط الاستراتيجية القطرية إلى الهياكل المناسبة المطلوبة، وتقدم مشورة بشأن عدد ونوع الوظائف المطلوبة لتكون قادرة على تنفيذ أهداف الخطط الاستراتيجية القطرية بنجاح. وتساعد مثل هذه العمليات المكاتب القطرية على توسيع نطاقها أو خفضها للتكيف مع الاحتياجات التشغيلية، مع مراعاة أيضا الآثار المالية والقانونية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية لهذه التغييرات.

35- وفيما يتعلق بمسألة تخطيط القوة العاملة، أقرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة حظيت باستحسان من المكاتب والوظائف التي أكملت العملية. ومع ذلك، أشارت اللجنة إلى أن الأنشطة نُشرت على أساس طوعي في عدد محدود من المكاتب القطرية ولم تُدرج نتائج هذه العمليات في استعراض لسياسات وقواعد الموارد البشرية على نطاق المؤسسة. وأشير كذلك إلى أن التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة سيستفيد بشكل كبير من إشراف الإدارة العليا لتحديد ما إذا كانت المبادرة على نطاق المؤسسة. ومن الأهمية بمكان أيضا إجراء تحليل لفجوة المهارات على المستوى الكلي لضمان التخطيط الفعال للموارد البشرية في **البرنامج**، ولا سيما في مجالات الخبرة التي يصعب التوظيف فيها. وعند الاستفسار، تم تزويد اللجنة الاستشارية بالجداول أدناه التي تحتوي على إحصاءات عن القوة العاملة في **البرنامج** في 31 مارس/آذار 2023.

الجنسية: نامية مقابل متقدمة	
التمثيل الجغرافي	النسبة المئوية*
متقدمة	17 في المائة
نامية	83 في المائة
المجموع الكلي	100.0 في المائة

وطنية مقابل دولية		
مجموعة الموظفين	العدد	النسبة المئوية
دولية	5 996	25 في المائة
وطنية	17 857	75 في المائة
المجموع الكلي	23 853	100.0 في المائة

التوزيع حسب الدرجة/المستوى	
الدرجة/المستوى الشخصي	العدد
وكيل أمين عام/أمين عام مساعد	4
مد-2	133
مد-1	242
ف-5	450
ف-4/موظف وطني من المستوى دال/درجة 11	1 090
ف-3/موظف وطني من المستوى جيم/درجة 10	2.080
ف-2/موظف وطني من المستوى باء/درجة 9	2 465
ف-1/موظف وطني من المستوى ألف/درجة 8	1 797
خ ع-6/خ ع-7/درجة 6-درجة 7	3 477
خ ع-4/خ ع-5/درجة 4-درجة 5	6 957
خ ع-1/خ ع-3/درجة 1-درجة 3	4 088
دون درجة	1 070
المجموع الكلي	23 853

* يتم تعيين الخبراء الاستشاريين وفقا للمستوى الشرفي الخاص بهم

التوزيع: المنطقة حسب خط الإبلاغ		
الإقليم	العدد	النسبة المئوية
المقر ومكاتب **البرنامج**	3 621	15 في المائة
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	3 258	14 في المائة
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية	3 067	13 في المائة
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا	3 408	14 في المائة
المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	2 475	10 في المائة
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا	6 210	26 في المائة
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1 718	7 في المائة
الموظفون الذين لديهم وضع خاص	96	0.4 في المائة
المجموع الكلي	23 853	100.0 في المائة

التوزيع حسب الجنس		
الجنس	العدد	النسبة المئوية
إناث	9 979	42 في المائة
ذكور	13 874	58 في المائة
المجموع الكلي	**23 853**	**100 في المائة**

الجنس	موظفون دوليون	موظفون وطنيون	موظفون بعقود طويلة الأجل	موظفون بعقود قصيرة الأجل
إناث	30 في المائة	70 في المائة	45 في المائة	55 في المائة
ذكور	22 في المائة	78 في المائة	54 في المائة	46 في المائة
المجموع	25 في المائة	75 في المائة	50 في المائة	50 في المائة
المجموع الكلي	**100 في المائة**		**100 في المائة**	

36- **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود الجارية في البرنامج لتحسين إدارة الموارد البشرية في المنظمة، وتثق في أنه سيتم تقديم تحديثات مستمرة بشأن تنفيذ إصلاحات الموارد البشرية والدروس المستفادة في التقارير المقبلة. وتؤكد اللجنة أيضا أنه ينبغي تقديم معلومات شاملة عن الجنس والتنوع الجغرافي لملاك الموظفين، مع معلومات مفصلة عن الجنس والتمثيل الجغرافي على جميع المستويات، في التقارير المقبلة. واللجنة على ثقة من أن البرنامج سيسعى إلى ضمان التمثيل الجنساني والجغرافي العادل للدول الأعضاء بين موظفيه وتقديم تحديثات في جميع التقارير المقبلة.**

الاستغلال والانتهاك الجنسيين والأشكال الأخرى من سوء السلوك والتمييز والتدليس

37- فيما يتعلق بالحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه فيما يتعلق بشركاء **البرنامج** المتعاونين، يتم تعميم الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عبر آليات إدارة الشراكات. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى: 1) فحص العناية الواجبة لإطار سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لدى الشركاء؛ 2) تطبيق الأداة المشتركة لتقييم قدرة الشركاء المنفذين للأمم المتحدة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ 3) إدراج بند الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الاتفاقات الميدانية ينص على الالتزامات القانونية للشركاء. ويتم استكمال هذه الإجراءات من خلال أنشطة الرصد التشغيلية، وآليات التعقيبات المجتمعية، وتوفير دورات تدريبية ذات صلة. وعلاوة على ذلك، تستوعب بوابة شركاء الأمم المتحدة العناية الواجبة الأساسية المنسقة وتقييم قدرات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين للشركاء عبر وكالات الأمم المتحدة، وبالتالي توفر أساسا لمزيد من التعاون بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تعزيز القدرات المشتركة، ولا سيما استهداف المنظمات غير الحكومية المحلية. كما أبلغ **البرنامج** بأنه اتخذ مجموعة من المبادرات لتعزيز الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة للادعاءات المتعلقة بها. وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، تأدية دور قيادي في النشر المشترك بين الوكالات لأداة تقييم قدرة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين المشتركة بين الوكالات المذكورة أعلاه للشركاء المنفذين للأمم المتحدة. وهي أداة فحص منسقة للشركاء أعدها **البرنامج** وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأعضاء الفريق العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز المساءلة وقدرة الشركاء المتعاونين، وضمان أن يكون لدى المنظمات الشريكة في الميدان آليات كافية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وتجنب تضاعف العمليات بين الوكالات. وقام **البرنامج** بتجريب الأداة في مكاتب قطرية مختارة من خلال توفير دورات تدريبية وبناء القدرات لكل من جهات الاتصال المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وموظفي إدارة الشركاء المتعاونين الذين يقودون تقييم القدرات، وكذلك مباشرة للشركاء المتعاونين.

واللجنة الاستشارية على ثقة من أن البرنامج سيواصل بذل المزيد من الجهود لمنع الانتهاك والاستغلال الجنسيين، وأن معلومات عن ذلك ستقدم في التقارير المقبلة.

38- أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في عام 2022، تم الإبلاغ عن 107 حالات لأشكال غير جنسية من السلوك المسيء (المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز) و15 تحقيقا في أشكال غير جنسية من السلوك المسيء.

الجريمة المزعومة	عدد حالات المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز المبلغ عنها في عام 2022	عدد التحقيقات في المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز المنجزة في عام 2022
مضايقات	58	8
إساءة استعمال السلطة	28	5
التمييز	14	1
الاعتداء	7	1
المجموع	**107**	**15**

39- وتوفر التقارير السنوية لمكتب المفتشة العامة للفترة 2018-2022 بيانات عن حالات التدليس للسنوات الخمس الماضية، وهي معروضة في الجدول أدناه. ويوضح التقرير أيضا أن تعريف ما يتم الإبلاغ عنه تحت عنوان "التدليس" تطور مع تطور السياسة المقابلة (وافق المجلس على أحدث تغيير في يونيو/تموز 2021).

	التدليس المزعوم	الخسائر من الاحالات المثبتة*	الأموال المستردة من الخسائر المثبتة**
2018	581 350	747 287	لا تنطبق
2019	2 290 139	7 604 146	لا تنطبق
2020	5 729 606	133 491	لا تنطبق
2021 (تم تقريب الأرقام)	9 648 664	157 958	16 446
2022 (تم تقريب الأرقام)	9 767 250	1 681 809	575 772

* اعتبارا من عام 2021 – لا تشمل الخسائر المالية المتعلقة بالمسائل الأخرى أخرى (مثل السرقات والنهب) التي تم إبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق بها بموجب السياسات، ولكن لم يتم التحقيق فيها.

يتم إبلاغ الإدارة بهذه الخسائر المالية كجزء من عملية إعداد الكشوف المالية.

** حسب المعلومات المتاحة لمكتب المفتشة العامة في نهاية كل عام.

40- وفي فبراير/شباط 2022، أصدر **البرنامج** تعميما للمديرة التنفيذية بعنوان منع السلوك المسيء التصدي له (المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز)، والذي أوضح التعاريف ذات الصلة بما في ذلك التعريف الذي يغطي التمييز بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات الجميع في **البرنامج** بغض النظر عن المستوى أو الحالة التعاقدية. وأنشأ هذا التعميم إطارا مشتركا يضمن أن يكون لدى الجميع نفس الفهم. وتُبذل جهود على نطاق المنظمة للحد من التمييز بما في ذلك من خلال عمليات أكثر شفافية مثل تلك المنفذة من أجل الترقية. وعلاوة على ذلك، أدخلت وحدة التنوع والشمول الجديدة نسبيا، والمدمجة ضمن إدارة ثقافة مكان العمل، التدريب على القيادة الشاملة للجميع لكل كبار القادة (مد-2 وما فوق وكذلك للمديرين القطريين)؛ وقد بدأ البرنامج التدريبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 ويمثل أولوية مستمرة.

العدالة الداخلية

41- تشير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في تقريرها إلى أنها درست الجهود الجارية لتعزيز نظام العدالة الداخلية **للبرنامج**، مع التركيز على شواغل مثل طول الفترة الزمنية التي يستغرقها الانتهاء من الإجراءات التأديبية بعد صدور تقرير مثبت عن سوء السلوك؛ والأثر المحتمل لزيادة تقارير الجهات المانحة عن سوء السلوك على استعداد الموظفين للتعبير عن شواغلهم وقدرة **البرنامج** على تحديد الحالات المتكررة من السلوك التعسفي عندما يتنقل الأفراد بين الوظائف. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن **البرنامج** يركز على تقليص الجداول الزمنية لعمليات التحقيق والتأديب لضمان عدم تأخر تطبيق العدالة. وهو يقوم بذلك عن طريق زيادة الموارد المخصصة للوظائف ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري **البرنامج** تقييما للدروس المستفادة، بعد ثلاث سنوات من تحقيق الكفاءات الأولية للنظام، لتقييم ما إذا كان يمكن تحقيق المزيد من المكاسب. وعزز **البرنامج** مسارات الإحالة بين وظيفة التحقيق والموارد البشرية وكذلك أمين المظالم لضمان معالجة المسائل التي قد لا تتطلب

التحقيق من خلال تدخلات مثل الوساطة أو إدارة الأداء. وغالبا ما تسمح هذه الآليات بحل أكثر كفاءة وسرعة. وأخيرا، يعمل **البرنامج** على تعزيز نهجه الذي يركز على الضحايا من خلال وضع الضحايا في مركز استجابته وزيادة التركيز على تدابير الحماية فور تلقي التقرير.

ووفقا **للبرنامج**، فإن جميع ادعاءات سوء السلوك أو المخالفات التي يتلقاها مكتب التفتيش والتحقيق في مكتب المفتشة العامة وخدمات الرقابة تخضع لعملية قبول تبدأ أولا بالتسجيل والفرز. وبعد ذلك، تخضع جميع الادعاءات الواردة والمتعلقة **بالبرنامج** للتقييم. وحسب طبيعة سوء السلوك أو الخطأ المزعوم، يمكن أن تكون عملية التقييم طويلة. وعلاوة على ذلك، تأثرت عمليات الفرز والتقييم في مكتب التفتيش والتحقيق بزيادة حجم الادعاءات الواردة (915 في عام 2022، بزيادة قدرها 18 في المائة مقارنة بعام 2021) والموارد الإضافية لإدارة عدد الحالات (الحالات التي تم ترحيلها بالإضافة إلى الحالات الجديدة، أي أكثر من 700 1 حالة في عام 2022) التي تم استلامها خلال عام 2022. ووفقا لذلك، كان متوسط فترة إجراء التقييم، بما في ذلك عملية الفرز، في عام 2022، سبعة أشهر، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بالعام السابق. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن التقارير المقبلة بشأن التحديثات المتعلقة بالجهود التي يبذلها مكتب التفتيش والتحقيق لمعالجة عدد الادعاءات المتأخرة ستدرج في التقارير المقبلة.**

عملية الشراء

42- أجرى المراجعون الخارجيون مراجعة لأداء خدمات الدعم. ويشير التقرير إلى أن خدمات الدعم تشمل، فيما يتعلق بهذه المراجعة، الخدمات العامة مثل إدارة المعلومات والتكنولوجيا والمشتريات فضلا عن إدارة الموارد البشرية. وحدد مراجع الحسابات الخارجي العديد من التوصيات في مجال المشتريات المتعلقة بمسائل مثل إدارة البائعين، وتسجيل العقود الطويلة الأجل واستخدامها، والتوجيه الخاص بأوامر الشراء الصغيرة والإشراف عليها. كما أوصى بأن ينظر **البرنامج** في جعل وظائف الشراء مركزية في المقر في فرع واحد. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن **البرنامج** بصدد تنفيذ نموذج تشغيلي جديد للمشتريات، بهدف توريد من السوق العالمية جميع المنتجات والخدمات المهمة من الناحية الاستراتيجية وذات القيمة العالية وتنسيق إجراءات الاستعانة بالمصادر المناسبة لتوريد تلك المنتجات والخدمات للأسواق المحلية. وستتيح عملية إعادة تنظيم المشتريات هذه **للبرنامج** الاستفادة من الأحجام العالمية وأن تكون لديه المرونة الكافية للتكيف مع الطلبات المحلية. **وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى اختتام استعراض إجراءات العمل في مجال المشتريات والمعلومات المقدمة بهذا الشأن في التقرير المقبل.**

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

43- أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مشتريات وقود الطائرات في **البرنامج** تتم على مستوى المقر. والكيان الآخر الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يشتري وقود الطائرات هو الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبينما تختلف طرق التشغيل في كثير من الأحيان، نظرا لأن **البرنامج** لا يدير البنية التحتية لتخزين وتوزيع وقود الطائرات، فإن **البرنامج** أشار إلى وجود تعاون منتظم وفعال، إما من خلال الدعم أو تجميع الكميات التي سيتم شراؤها في المواقع ذات الصلة. وفي عام 2022، شمل هذا التعاون أفغانستان واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وباكستان وجيبوتي والمملكة العربية السعودية والأردن ومالي. وفي المواقع التي تمتلك فيها بعثات الأمم المتحدة عقود كاملة وعقود تجارية، يمكن أن يستفيد **البرنامج** من عقود الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى، تحمل الأمم المتحدة على عاتقها الاتفاقات الطويلة الأجل **للبرنامج** لأفغانستان والأردن وجيبوتي والمملكة العربية السعودية. ويعمل **البرنامج** وإدارة الدعم العملياتي في الأمم المتحدة حاليا على صياغة اتفاق نموذجي على مستوى الخدمة لتعميق العلاقة في إطار "أمم متحدة واحدة". ويتم تنفيذ التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والإبلاغ عنه بشكل شامل تحت مظلة إصلاح الأمم المتحدة، بموجب مسارات مختلفة مثل "استراتيجية تسيير الأعمال" و"المباني المشتركة" و"المركز العالمي للخدمات المشتركة". وتتضمن قيادة **البرنامج** في جدول الأعمال هذا عمله في مركز حجوزات الأمم المتحدة، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التقدم المحرز بشأن أسطول الأمم المتحدة.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية التعاون بين البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة وتتطلع إلى معلومات محدثة عن جهود التعاون والكفاءات ذات الصلة في التقارير المستقبلية.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

44- **فيما يتعلق بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك عددا من التوصيات المعلقة لمراجع الحسابات الخارجي من الدورات السابقة، وتثق في أن البرنامج سيضمن تنفيذها بالكامل.**

مسائل أخرى

45- أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن متطلبات الإبلاغ من **البرنامج** إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يحكمها النظام الأساسي واللائحة العامة **للبرنامج**، ولا سيما تلك الواردة في المادتين الرابعة عشرة-4 والرابعة عشرة-6 من اللائحة العامة والمواد 7-1 و9-1 و10-5 من النظام المالي. وأُبلغت اللجنة كذلك بمتابعة **البرنامج** للتوصيات السابقة للجنة ورد إدارة **البرنامج** (الواردة في الملحق الثاني). **واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم تقديم معلومات مماثلة عن استجابة إدارة البرنامج لتوصيات اللجنة في دورات الإبلاغ المقبلة.**

الملحق الأول

العنوان	الرمز
التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للموافقة عليها:	
الحسابات السنوية المراجعة لعام 2022	WFP/EB.A/2023/6-A/1
استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	WFP/EB.A/2023/6-J/1
التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للنظر فيها:	
تقرير عن استخدام آليات التمويل الاستراتيجي **للبرنامج** (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2022)	WFP/EB.A/2023/6-B/1
التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	WFP/EB.A/2023/6-C/1
التقرير السنوي للمفتشة العامة	WFP/EB.A/2023/6-D/1
مذكرة المديرة التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتشة العامة	WFP/EB.A/2023/6-D/1/Add.1
استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2022	WFP/EB.A/2023/6-E/1
تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات الدعم	WFP/EB.A/2023/6-F/1
رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة خدمات الدعم	WFP/EB.A/2023/6-F/1/Add.1
تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود	WFP/EB.A/2023/6-G/1
رد إدارة **البرنامج** على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الوقود	WFP/EB.A/2023/6-G/1/Add.1
تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	WFP/EB.A/2023/6-H/1
التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية للعلم:	
تقرير المديرة التنفيذية عن المساهمات وعن التخفيضات في التكاليف والإعفاءات منها بموجب المادة الثالثة عشرة-4(و) من اللائحة العامة في عام 2022	WFP/EB.A/2023/6-I/1

الملحق الثاني

توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لعام 2022 ورد البرنامج

تلقى **البرنامج** في عام 2022 ثلاثة تقارير من اللجنة: AC/2197 وAC/2210 وAC/2234 تضمنت 29 توصية في المجموع. وتم تقديم الرد على 7 توصيات في التقرير AC/2210 بشأن تحديث خطة الإدارة لعام 2022 في 27 سبتمبر/أيلول 2022، جنبا إلى جنب مع خطة الإدارة لعام 2023 لتستعرضها اللجنة. وسيتم تقديم الرد على 16 توصية في التقرير AC/2234 بشأن خطة الإدارة في سبتمبر/أيلول 2023 مع خطة الإدارة لعام 2024 لتستعرضها اللجنة. وتغطي التوصيات الست المتبقية الوثائق السنوية والخاصة ويرد الرد أدناه.

	فبراير/شباط 2022 تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية AC/2197	**رد البرنامج**
	استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	
1	تلاحظ اللجنة أن الرصيد الختامي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة كان يتجاوز باستمرار المستوى المستهدف البالغ 5 أشهر منذ عام 2013 وأنه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، بلغ الرصيد الأولي وغير المراجع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة 326.6 مليون دولار أمريكي، مما يعكس رصيدا أعلى بكثير في عام 2021 مقارنة بالعام السابق. كما تلاحظ اللجنة الفائض الكبير في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من نفقات دعم البرامج والإدارة. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات الإضافية المتعلقة برصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، وحالة إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، وكذلك الحد الأدنى والأقصى لمستويات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، ستقدم إلى المجلس عند نظره في التقرير الحالي وفي تقارير البرنامج المقبلة.** (*الفقرة 7*)	تُقدّم معلومات محدثة باستمرار في خطة الإدارة السنوية التي يقدمها **البرنامج** إلى المجلس للموافقة عليها. وفي الخطة الأخيرة (خطة **البرنامج** للإدارة (2023-2025)) التي استعرضتها اللجنة، تتوفر المعلومات في القسم الرابع: دعم البرامج وتسيير الأعمال
2	تلاحظ اللجنة أن المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة لعام 2022 قدره 200 مليون دولار أمريكي في حين أن رصيد حساب الاستجابة العاجلة في 7 فبراير/شباط 2022 كان قدره 23.7 مليون دولار أمريكي وأن المساهمات الجديدة والأموال المتجددة ظلت باستمرار دون المستوى المستهدف منذ عام 2016. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه ستُقدم معلومات إضافية عن الجهود المبذولة لالتماس مساهمات جديدة لحساب الاستجابة العاجلة إلى المجلس عند نظره في التقرير الحالي وفي تقارير البرنامج المقبلة.** (*الفقرة 11*)	في القسم الخامس: مرافق التمويل الاستراتيجي من خطة **البرنامج** للإدارة (2023-2025)، كان لدى **البرنامج** قسم فرعي بشأن تحديد مستوى مستهدف جديد لحساب الاستجابة العاجلة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة جمع الأموال ومشاركة الجهات المانحة وكذلك عتبة دنيا كإشارات لتعبئة الموارد

	يونيو/حزيران 2022 تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية AC/2210	رد البرنامج
تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف للبرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2021)		
1	وتُلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأسقف المقترحة لآليات التمويل بالسلف تُحسب من خلال تطبيق نسبة مئوية من تنبؤات المساهمات العالمية (في حالة مرفق الإدارة الشاملة للسلع) أو كنسبة لزيادة الاحتياطي التشغيلي (في حالة آلية الإقراض الداخلي للمشروعات)، ولكن الموافقة على المبالغ المنقحة لا تزال مطلوبة على أساس كل حالة على حدة. وترى اللجنة أن هناك جدوى في مواصلة استكشاف نهج يُحدد المجلس التنفيذي من خلاله النسب/النسب المئوية لحساب مستويات آليات التمويل بالسلف في تحديد سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع وآلية الإقراض الداخلي للمشروعات. **ولذلك، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس التنفيذي في أن يطلب إلى المدير التنفيذي إجراء مزيد من التحليل وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في سياق التقرير المقبل.** *(الفقرة 22)*	في القسم الخامس: مرافق التمويل الاستراتيجي من خطة **البرنامج** للإدارة (2023-2025)، سعى **البرنامج** إلى الحصول على موافقة المجلس لوضع سقوف أكثر دينامية لمرفق الإدارة الشاملة للسلع والإقراض الداخلي للمشروعات وحصل عليها لاحقا.
تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية بموجب المادة الثالثة عشرة-4 (ج) من اللائحة العامة		
1	وترى اللجنة الاستشارية أن هناك ما يبرر الجهود المبذولة لزيادة تبرعات القطاع الخاص، ولكنها ترى أن هناك حاجة، في هذه المرحلة، إلى مزيد من التحليل والتوضيح قبل المضي قدما في تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية لأغراض تطبيق المادة الثالثة عشرة - 4 (ج) من اللائحة العامة، بما في ذلك الآثار التي يمكن أن تترتب على التوأمة مع التبرعات الأخرى. وإذا أكد المجلس التنفيذي أنه ينبغي إعفاء القطاع الخاص من مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة، ترى اللجنة أنه ينبغي النظر في اعتماد تصنيف محدد، وفق الإطار التنظيمي المنطبق ذي الصلة، كوسيلة لتعزيز المعاملة والشفافية ذات الصلة في استلام تبرعات القطاع الخاص. وريثما يتم إجراء مزيد من الاستعراض للمقترح الحالي، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس في منح سلطة مؤقتة تسمح له، تبعا لكل حالة على حدة، بالتوأمة بين تبرعات القطاع الخاص لمدة لا تزيد على سنتين. واللجنة على ثقة من أن المعلومات المحدثة المتعلقة بهذا الأمر ستعرض على المجلس في التحديثات المستقبلية لخطة **البرنامج** للإدارة. *(الفقرة 26)*	تمت مناقشة هذه التوصية مع المجلس في الدورة السنوية، وأوضح **البرنامج** أن مقترحه كان أبسط مقترح يعمل ضمن القواعد واللوائح الحالية دون الحاجة إلى إعفاءات أو تغييرات إضافية في القواعد أو أطر تنظيمية إضافية. كما تم تغيير مشروع القرار إلى "*يقرر المجلس تصنيف الجهات المانحة من القطاع الخاص على أنها جهات مانحة غير تقليدية لأغراض تطبيق المادة الثالثة عشرة-4 (ج) من اللائحة العامة* ***للبرنامج***، *باستثناء عدم اللجوء إلى صندوق* ***البرنامج*** *أو التحويل إلى نقود، وبالتالي ضمان تحقيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف في نهاية المطاف من خلال جميع مساهمات القطاع الخاص*".
تقرير المفتشة العامة		
1	وتشارك اللجنة الاستشارية القلق إزاء زيادة عدد التحقيقات المتراكمة. ومع ذلك، فهي تتفق مع مكتب المفتشة العامة في أن جميع التحقيقات ينبغي أن تستمر تحت إشراف مكتب التفتيش والتحقيق. **وتثق اللجنة في أن التقارير المقبلة ستقدم تحديثات عن جهود مكتب التفتيش والتحقيق لمعالجة التراكم في عدد الادعاءات. وتتطلع اللجنة إلى تحديث عن ذلك في التقرير القادم.** *(الفقرة 51)*	تواصل الحالات التي تُعرض على مكتب التفتيش والتحقيق الازدياد بشكل كبير، وينظر مكتب التفتيش والتحقيق في الحالات على أساس الأولوية والشدة، في حدود موارده. وفي عام 2022، تناول مكتب التفتيش والتحقيق 786 1 حالة (بزيادة قدرها 35 في المائة مقارنة بعام 2021)؛ وعلى الرغم من زيادة الحالات الجديدة التي تم تلقيها بنسبة 18 في المائة (915 حالة)، فقد أغلق مكتب التفتيش والتحقيق 699 حالة بعد الاستعراض الأولي (+ 105 في المائة مقارنة بعام 2021) و195 بعد إجراء تحقيق كامل (+ 74 في المائة مقارنة بعام 2021)، مما ترك عدد الحالات المُرحَّلة إلى عام 2023 عند 892، أي 2 في المائة أعلى من مستوى عام 2021.

	يونيو/حزيران 2022 تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية AC/2210	رد البرنامج
		وتجدر الإشارة إلى أن عدد الحالات والتقدم المحرز فيها يخضعان لرصد وثيق من قبل المجلس التنفيذي **للبرنامج** من خلال التقرير السنوي، وتقارير الأنشطة الفصلية المفصلة التي تُقدم إلى الدول الأعضاء في تقارير الإحاطة الفصلية. وإلى جانب التقرير السنوي، يتم عرض وضع عدد الحالات والإجراءات المتخذة بشأنها للدول الأعضاء على أساس ربع سنوي في جلسات إحاطة مخصصة. وعلاوة على ذلك، تراقب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن كثب التقدم المحرز في كل دورة من دوراتها (*أربع مرات في السنة*).
	شؤون التوظيف	
1	وفيما يتعلق بإطار التوظيف، أشير إلى أن أحد العناصر الرئيسية هو عملية تحويل عقود الخدمة القصيرة الأجل التي بدأت في يونيو/حزيران 2021 واكتملت في 31 مارس/آذار 2022، هي عملية لمرة واحدة لمنح عقود بدوام كامل إلى 100 2 من أصحاب عقود الخدمة الطويلة الأجل. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية التحويل قد حوّلت نسبة الموظفين بعقود قصيرة الأجل/ طويلة الأجل في **البرنامج** من 60 في المائة من الموظفين بعقود قصيرة الأجل في عام 2021 إلى 50 في المائة في 31 مارس/آذار 2022، بمؤشر أداء رئيسي متوخى لعام 2025 على نطاق المنظمة قدره 46 في المائة للموظفين بعقود قصيرة الأجل. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن تكلفة عملية التحويل بلغت حوالي 30 مليون دولار أمريكي في 2022/2021 (تكلفة سنوية متكررة). وبالإضافة إلى ذلك، تتمثل المساهمة الرئيسية لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة في هذه العملية (انظر الفقرات من 44 إلى 46 أعلاه) في إبراز جميع موظفي المقر والمكاتب الإقليمية، وأنواع عقودهم، أثناء عملية الميزانية السنوية. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية جهود البرنامج لاستعراض الوضع التعاقدي لأصحاب عقود الخدمة الطويلة الأجل المؤهلين، وتتطلع إلى آخر المستجدات بشأن نسب الموظفين بعقود قصيرة الأجل/طويلة الأجل في التقارير المقبلة.** (*الفقرة 54*)	في نهاية عام 2022، كانت النسبة 50 في المائة. وتم الإبلاغ عن ذلك في تقرير الأداء السنوي لعام 2022 الذي يوفر سجلا شاملا لأداء **البرنامج** للعام ويتم عرضه على المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران. كما يسرد إطار عمل النتائج المؤسسية الجديد نسبة العقود القصيرة الأجل كمؤشر أداء رئيسي لإدارة شؤون العاملين وسيتم الإبلاغ عنها في تقارير الأداء السنوية المقدمة إلى المجلس اعتبارا من عام 2024.